التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر

د. محرز نورالدين الهاتف: 0661547784

أ. صيد مريم الهاتف: 0664504927

جامعة: محمد الشريف مساعدية – سوق اهراس – البريد الإلكترونيmehrez.nour@gmail.com

الملخص:

إن تفتح الاهتمام البيئي في الجزائر والتحولات الحاصلة في نمط التسيير ووسائل الحماية لم يكن من باب الصدفة وإنما هو نتاج ظروف بيئية وطنية فرضت على الجهات المسؤولة واجب الاجتهاد والبحث في حلول أكثر حداثة وفعالية تعالج القضايا البيئية بأسلوب محكم التوقيت ومقتصد التكاليف. والّتخطيط البيئي يعد أحد الآليات المعاصرة لتجسيد السياسة الوقائية لحماية البيئة، تهدف من خلاله الدولة إلى تأطير وتوجيه مواردها نحو تحقيق أهدافها بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها التنموية، غير انه من أهمية هذه الآلية في حماية البيئة إلا أن إدماج البعد البيئي ضمن المخططات الاقتصادية في الجزائر عرف بطئا كبيرا .

Abstract:

The openness on environmental interest in Algeria, the changes in style of management and the protection means were not coincidental, but it was the result of national environmental conditions, which obliged the authorities to work diligently and to seek more modern and effective solutions, in oreder to address environmental issues in a timely and cost-effective manner.

Environmental planning is one of the contemporary mechanisms for the embodiment of the preventive policy to protect the environment. The state through which aims to frame and direct its resources towards achieving its goals more efficiently and effectively, in addition to achieve the developmental objectives. However, despite the importance of this mechanism in protecting the environment, the integration of the environmental dimension within the economic plans in Algeria was very slow.

المقدمة:

إن تفاقم المشاكل البيئية وآثارها السلبية المتعددة الجوانب أدت إلى اعتبار التخطيط التقليدي آلية غير متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. لذلك ظهر التخطيط البيئي كإحدى الأدوات الوقائية لتنفيذ استراتيجيات والسياسات البيئية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والوصول إلى أفضل توازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الحاضرة والمستقبلية.

وبناءا على ذلك، وباعتبار أن التخطيط البيئي إطار تصوري يكشف عن الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي سنتطرق وبالتحليل إلى المخططات الاقتصادية والمخططات القطاعية والمخططات الشمولية التي اعتمدتها الجزائر، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة مدى فعالية التخطيط البيئي في دعم الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة في الجزائر والكشف عن مدى اهتمام السياسة الوطنية بالعنصر البيئي ضمن مخططاتها الاستراتيجية.

انطلاقا من ذلك نطرح التساؤل التالي: ما هو واقع التخطيط البيئي في الجزائر؟ وما مد فاعليته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

للإجابة عن هذا التساؤل قد تطرقنا إلى النقاط التالية:

إطار تصوري ومفاهيمي للتخطيط البيئي، حاولنا من خلال هذا المحور إعطاء الخلفية النظرية لهذا المفهوم (تعريفة، أهميته واستراتيجياته).

تقييم فاعلية التخطيط البيئي في الجزائر، حاولنا من خلاله التطرق إلى مختلف المخططات في الجزائر من أجل معرفة مستوى اهتمام السلطات بالبعد البيئي وبفكرة الموازنة بين أهدافها التنموية وبين أهدافها البيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

المحور الأول: التخطيط البيئي: الإطار النظري والمفاهيمي

1-مفهوم التخطيط البيئي:

التخطيط بمفهومه العام عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع.

ويرجع خلل إخفاق التخطيط التقليدي في ضبط العلاقة بين البيئة والتنمية إلى إهمال البعد البيئي عند إعداد الخطط التنموية، ومن هنا أصبح التخطيط التقليدي محل انتقاد الكثير من الخبراء والاقتصاديين، مما مهد ذلك إلى ظهور التخطيط البيئي كمفهوم ومنهج جديد يقوم

خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية فالتخطيط البيئي بعكس التخطيط التقليدي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج.

لذلك فان التخطيط البيئي يعني التخطيط بنظرة شاملة وواقعية ومتكاملة لكل ما يقيمه ويستغله الإنسان ضمن الحيز الجغرافي الذي يشغله، كما يتضمن معالجة كافة المشاكل البيئية الناجمة، أو التي قد تنجم عن استغلال وتنمية هذا الحيز، وتحسين النوعية البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار بعدها الإقليمي، وعليه فان عمليات التخطيط البيئي يجب أن تعنى بالمكونات الطبيعية وبالتغيرات الهيكلية في هذه المكونات خاصة تلك التي تؤدي إلى تردي النوعية البيئية.[1]

كما يعرف التخطيط البيئي بأنه منهج ومفهوم جديد يقوم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور[2].

ويهدف التخطيط البيئي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق التوازن بين ثلاث أبعاد ،تتمثل في القضاء على الفقر وضمان رفاهية المجتمع وتحقيق التوازن بين التنمية الريفية والحضرية من خلال إعداد خطط وبرامج تنموية فاعلة وغير مضرة بالبيئة(أولا) ، حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية من كافة الأنشطة الملوثة وجعل المدن والأرياف ملائمة للعيش بيئيا وصحيا (ثانيا)،وأخيرا حماية البيئة وصيانة أنظمتها البيئية وتوازنها، والعمل على تنمية الموارد الطبيعية والحية واستغلالها استغلالا رشيدا(ثالثا).

2-الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:

إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثار بيئية سلبية، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن المشكلات البيئية، وبالتالي فان هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما يقلل منفقات الإنتاج.

3: أشكال واستراتيجيات التخطيط لبيئي:

تتعدد أشكال واستراتيجيات التخطيط البيئي، حيث يتمثل أهمها في [3]:

الخطط الإنمائية الوطنية المقومة بيئيا: وهي الخطط التي تعدها الحكومات الوطنية وتكون عادة محددة المدة، تركز على أهداف مالية أو مشاريع رئيسية لتطوير البنى التحتية أو أهداف تتعلق بالاقتصاد الكلي، وتدخل هذه الخطط الإنمائية في إطار التخطيط البيئي عندما يتم تطويعها بيئيا وذلك بدمج البعد البيئي عند إعدادها وإجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للمشروعات المدرجة فيها.

خطط العمل البيئية الوطنية: وهي خطط تستعرض الرؤية المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة حيث توضع لسنوات قد تصل إلى 15 سنة، وتقوم بتحديد القضايا أو الأولويات التي يجب التركيز على مواجهتها خلال تلك الفترة، وتحدد أدوار كل قطاع من قطاعات المجتمع ذات العلاقة مع وضع الإجراءات ومقترحات المشروعات التي تراها مناسبة لحل تلك القضايا.

الخطط البيئية النوعية والتخصصية: وهي الخطط التي تتخصص في تناول مكون من مكونات البيئة أو مشكلة بيئية معينة مثل: الخطة الوطنية لمكافحة التصحر، كما يدخل ضمنها الخطط التي تضعها الدول استجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية.

الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة: وهي الخطط التي تضعها الإدارات البيئية الرسمية المتخصصة بحماية البيئة كوزارة البيئة وتهيئة الإقليم، بحيث تحدد الأنشطة والأعمال التي ستقوم بها لحماية البيئة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.

خطط الطوارئ أو مكافحة الكوارث البيئية: وهي الخطط التي تعد خصيصا للاستعداد لمواجهة الكوارث البيئية والتقليل من آثارها المدمرة كأخطار الزلزال والفيضانات.

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة: قد دعا جدول أعمال القرن 21 المنبثق على قمة الأرض الذي انعقد في البرازيل عام 1992 إلى وضع ما يسمى بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية وايكولوجية.

4- أدوات التخطيط البيئي

من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجيات والمخططات البيئية الوطنية تعتمد السلطات المعنية عند وضع برامجها وخططها البيئية على عدة أدوات نذكر منها:

تقييم الأثر البيئي(EIA): نقصد بتقييم الأثر البيئي دراسة وتحليل الآثار البيئية المرتقبة لإقامة المشاريع المقترحة، وذلك بهدف التنبؤ المسبق بالعواقب البيئية المحتملة ومن ثم وضع الخطط والبرامج الملائمة للتقليل أو تجنب تلك العواقب.

نظام الإدارة البيئية(EMS): وهو دورة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتحسين العمليات والإجراءات التي تقوم بها المنظمة لتحقيق أهداف العمل والأهداف البيئية"، ويعتبر جزء من نظام الإدارة الكلي إذ يتضمن أنشطة التخطيط والإجراءات والعمليات التشغيلية والموارد الخاصة بتطويـــر وتنفيذ وفحص السياسة البيئية والحفاظ عليها .تتمثل وظيفته الأساسية في إدارة المخاطر والتهديدات البيئية، تكاليف عدم الامتثال، انخفاض معدلات الأداء البيئي والتأخر في تنفيذ المشاريع أو المهام البيئية التنظيمية[4].

نظام المعلومات الجغرافية(GIS):هو مجموعة من حزم البرمجيات التي تمتاز بقدرتها على إدخال وتخزين واستعادة ومعالجة وعرض بيانات مكانية لجزء من الأرض. فهي أداة تعتمد على الحاسب الآلي لتوصيل وتحليل الأشياء التي توجد على الأرض وكذلك الأحداث التي تحصل عليها، حيث تجمع تقنية المعلومات الجغرافية بين قواعد العمليات الشائعة–البحث أو التحليل الإحصائي–وبين القواعد الفريدة التي تقدمها الخرائط من التصور والتحليل الجغرافي، مما يجعلها ذات قيمة عالية لشرح الأحداث وتوقع ما سيحدث[5] .

5–مقومات نجاح التخطيط البيئي:

يرتكز التخطيط البيئي على جملة من المقومات والدعائم التي يجب توفرها لضمان فعالية ونجاح التخطيط في مهمة حماية البيئة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

توافر معلومات بيئية شاملة وشفافة: يعتمد التخطيط البيئي بالدرجة الأولى على توفر جملة من المعلومات الشاملة والتفصيلية حول حالة البيئة للمنطقة أو الإقليم المراد التخطيط له وقدراتها الاستيعابية، كما يتطلب الأمر توافر بيانات حول الموارد الطبيعية المتاحة والتعداد السكاني للمنطقة من أجل التخطيط لوضع الآليات الكفيلة للتسيير المستدام لهذه الموارد وسد الاحتياجات المتنوعة الآنية والمستقبلية للسكان دون الإضرار بنوعية البيئة.

المخطط البيئي: يتطلب التخطيط البيئي وجود فئة معينة من المخططين البيئيين. والمخطط البيئي هو كل متخصص يضع صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها.

الرقابة البيئية: تعتبر الرقابة البيئية أداة هامة لضمان التزام كافة الأطراف المعنية بحماية البيئة بالشروط المدرجة في المخطط، كما أنها توفر آلية تصحيحية للتغذية العكسية (الاسترجاعية) والتي يمكن من خلالها تعديل المخطط وتكييفه مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

التوعية البيئية: يعتبر الوعي البيئي أحد المقومات الأساسية لإنجاح الخطط البيئية.

المشاركة الشعبية: وهي عبارة عن ميثاق يقر مشاركة الجماهير والحوار، ووضع السياسات وتنفيذها، وبمشاركة جميع الأهالي والهيئات الرسمية وإتباع أسلوب اللامركزية، لما لدور الحكومات والمجالس البلدية والقروية في المحافظة على البيئة [6].

المحور الثاني: تقييم فاعلية التخطيط البيئي في الجزائر

1-التخطيط الاقتصادي في الجزائر:

بالرغم من أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق تدخل وقائي مسبق لحماية البيئة، إلا أن إدراج الانشغالات البيئية ضمن التخطيط الاقتصادي في الجزائر عرف تطورا بطيئا بسبب عدم نضج فكرة الموازنة بين البيئة والتنمية المستدامة.

وقد عكست السياسية الداخلية للمخططات التنموية المنتهجة من طرف الدولة الموقف المناوئ للطرح الغربي حول موضوع حماية البيئة، حيث اعتبرت الجزائر الانشغال البيئي مسألة ثانوية أمام الضرورة الملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعبرت عن عدم استعدادها لإدراج العامل البيئي ضمن مخططاتها الاقتصادية لأنه يشكل عائق إضافي للتطور والتنمية، كما أنه يعتبر نفقات إضافية ستثقل كاهل الدولة والتي تفضل أن توجهها مباشرة للتنمية. وقد برز ذلك من خلال كل مخططات التنمية الوطنية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال.

أ- اتجاهات المخططات التنموية 1967-1979:

1-**المخطط الثلاثي** 1967-1969: يعتبر المخطط الثلاثي أول خطة تنموية اقتصادية انتهجتها الجزائر عقب الاستقلال، وهو مخطط قصير الآجال، ركزت من خلاله الجزائر على التصنيع كمحرك أساسي لتحقيق التنمية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة حوالي 9.06 مليار دينار جزائري بتكلفة إجمالية قدرت ب 19.58 مليار دينار جزائري7.

2- **المخطط للرباعي الأول** 1970- 1973: اعتبر ثاني مخطط تنموي للدولة الجزائرية المستقلة ركز على:

-دعم وتقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

-دفع حركة التصنيع واعتبارها من أولويات التنمية الاقتصادية.

-الاهتمام بتنمية الريف بهدف تحقيق التوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: يعتبر المخطط الرباعي الثاني كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم التخطيط له على ضوء الآفاق طويلة المدى والنتائج المستخلصة من تنفيذ مخطط الرباعي الأول وتماشيا مع المتغيرات الجديدة للبيئة الدولية. وقد خصص لهذا المخطط غلاف مالي مقدر بحوالي 110 مليار دينار جزائري لبرامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم اتجاهات المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:

-تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

-رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10 % سنويا.

-تدعيم التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الانجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.

-وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

-تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي.

ب: اتجاهات المخططات التنموية للفترة 80-1989:

عرفت المرحلة80 - 1989إعادة تقويم الاقتصاد الجزائري بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعت من خلالها الجزائر إلى الخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد.

وقد سطرت الدولة خلال هذه المرحلة مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-1984 والمخطط الخماسي الثاني 84-1989، تركزت برامجها على تحقيق

الاستقلالية الاقتصادية من خلال دعم القطاع الصناعي وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية.

إن تفحصنا لبرامج المخطط الخماسي الأول والثاني يكشف لنا استبعاد الدولة لموضوع حماية البيئة عن قراراتها الاستراتيجية بالرغم من صدور قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة والذي يعتبر كأول قانون جزائري يرسم معالم السياسة البيئية بصفة واضحة معالمها القانونية ويشدد على مسألة حماية البيئة وادرجها كعامل استراتيجي حيوي ومهم ضمن المخططات التنموية إلا أن البرامج التنموية المسطرة ضمن المخططين الخماسيين للفترة 84-1989 أهملت تماما مفهوم حماية البيئة كأسلوب جديد لتوجيه التنمية نحو الاستدامة.

وقد جاء تحول موقف التخطيط الوطني اتجاه فكرة الموازنة بين مفهوم حماية البيئة والتنمية لجملة من المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والعربية، التي دفعت بالدولة إلى إعادة التفكير في وضعها البيئي ومسيرتها التنموية، خاصة أن البعد البيئي أخذ حيزا كبيرا ضمن الانشغالات الدولية وقد ترجم ذلك ضمن المخطط الوطني لسنة 1993.

واستكمالا لهذا التحول الجذري استحدث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة لدعم التخطيط الاقتصادي البيئي، غير أنه لم يحدث أي تغيير ملموس على أرض الواقع حيث لم يساهم في إحراز أي تقدم في مجال التخطيط البيئي وظل جهازا صوريا.

2- التخطيط القطاعي:

إلى جانب أهمية التخطيط الاقتصادي ودوره في حماية البيئة يبرز التخطيط القطاعي كأداة حيوية لدعم السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة، خاصة أن الكثير من العناصر البيئية مرتبطة بقطاعات محددة بذاتها ومنفصلة إداريا وهيكليا، الأمر الذي أوجد التخطيط البيئي كتخطيط قطاعي محض قبل ظهور التخطيط البيئي الشمولي، وقد انحصر التخطيط البيئي في الجزائر خلال ثلاث عشريات الماضية على الجانب القطاعي، إذ شمل ثلاثة مجالات تمثلت في:

أ: التخطيط المتعلق بقطاع المياه:

ويتضمن المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية والأحواض الهيدروغرافية كأداة لاستغلال وتسيير وحماية الموارد المائية المتاحة، يهدف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض المياه ضمن أطرها الجهوية والإقليمية.

وقد دعم المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية بالمخطط التوجيهي للمياه، والذي تسعى من خلاله الدولة إلى تطوير البنى التحتية للثروة المائية السطحية والباطنية، وكذلك توزيع هذه الموارد بين الأقاليم بالتنسيق مع الخيارات الوطنية للشغل وتنمية الإقليم، كما شجع المخطط التوجيهي على تثمين اقتصاد واستغلال العقلاني للمياه، وتنمية الثروة المائية غير مستغلة والمياه الناتجة عن إعادة رسكلة المياه المستعملة ومياه تحلية البحر[8].

ب: التخطيط المتعلق بتسيير النفايات: تم الإعداد للمخطط الوطني لتسيير النفايات ضمن القانون رقم 01-09 المتعلق بالتسيير، الرقابة والتخلص من النفايات، وقد نص القانون على الإطار العام لكيفية تسيير النفايات من أجل التقليل من آثارها السلبية على البيئة والصحة.9

ج: التخطيط المتعلق بالتهيئة العمرانية: عرف التخطيط المركزي للتهيئة العمرانية في الجزائر تأخرا ملحوظا حيث لم يتم النص عليه إلا بموجب قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والمتضمن السياسة الوطنية لتحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة بين الأقاليم حسب مميزات وإمكانات كل إقليم. وقد تجسدت توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(أولا)، مخطط شغل الأراضي (ثانيا) والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

1 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تماشيا مع الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر من أجل دعم الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لموضوع حماية البيئة وتلافي الاختلالات الكبرى التي شهدها استـغلال الإقليم وباعتبار أن الإقليم له خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية تحتاج سياسة توجيهية لتحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة بين الولايات، نص المشرع الجزائري من خلال القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتسيير الفضاء الوطني وثرواته الطبيعية. يتم الإعداد له من طرف الدولة بالتنسيق مع مختلف الشركاء من(جمعيات محلية الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية والمجتمع المدني) وذلك من أجل إنجاح السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ويهدف المخطط من خلال توجيهاته الأساسية إلى ما يلي:

-تحديد مبادئ وأعمال تنظيم الفضاءات الطبيعية، المساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي.

–إرساء مبادئ تعبئة وتوزيع وتحويل الموارد المائية، وتنمية برامج استصلاح الأراضي والري.

– تحديد المبادئ وأعمال تنظيم البنى التحتية الكبرى المتعلقة بالنقل والاتصال، توزيع الطاقة ونقل المحروقات، المناطق السياحية والصناعية.

ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسيا، من خلال استحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وتنظيميا من خلال النص على ضرورة إيجاد كافة الإجراءات والقواعد الكفيلة بضمان تطبيقه، وإجرائيا من خلال النص على أدوات دراسة تأثير مختلف الاستثمارات والمنشآت والتجهيزات على تهيئة الإقليم.

2: المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير(PDAU) : المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير هو إجراء للتخطيط الفضائي والتسيير العمراني، يحدد القواعد الأساسية لتهيئة الإقليم، بما فيها البلديات المعنية بالمخططات الإقليمية والتنموية، ويتضمن المخطط المواضيع المرجعية لمخطط شغل الأراضي.[10]

وقد قسم المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير الإقليم إلى قطاعات تمثلت في: القطاعات المعمرة والقطاعات القابلة للتعمير، القطاعات المخصصة للتعمير في المستقبل، القطاعات غير قابلة للتعمير وقطاعات المناطق الحساسة.[11]

كما يحدد المخطط جهة التخصيص الغالبة للأراضي والكثافة العامة الناتجة عن شغل الأرض والمساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها.

3–مخطط شغل الأراضي (POS):

يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية، ويجب أن يتضمن الحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير به، وبيانا لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي، ويبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي، بمتابعة الدراسات وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والجمعيات[12].

بالرغم من أهمية التخطيط العمراني في تحديد شكل التنمية المستقبلية والتعريف بتحديد الاحتياجات الحالية والعمل على تحقيقها، ووضع التصورات المستقبلية والاحتياطية لحماية البيئة إلا انه ومن خلال دراستنا لمختلف المخططات التوجيهية المتعلقة بالتهيئة والتعمير نلمس العديد من النقائص والثغرات التي حالت دون تحقيق تهيئة عمرانية مستديمة تحترم معايير ومبادئ حماية البيئة، فتضخم الأهداف المراد تحقيقها انعكس سلبا على فعالية ومحدودية الأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

3: المخططات البيئية المركزية الشمولية:

أ: المخطط الوطني للأعمال من أجل الأعمال البيئة 1996:

نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر، اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني العملي للبيئة الذي تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها، وتحديد أسباب ظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها وترتيبا على هده التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة[13].

ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين: عرفت المرحلة الأولى بمرحلة الحصيلة والتشخيص والتي انطلقت سنة 1997، وعرفت المرحلة الثانية بتحديد الاستراتيجية الوطنية للبيئة، والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999، وتم انجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 والدي أصبح موضوع تحديث كل سنة[14].

ب: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة PNAE-DD 2002:

تم الإعداد للمخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة في إطار عرض التقرير الوطني الأول حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001. وأمام المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وإشارته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة الوضع البيئي الراهن وتلافي التداعيات السلبية للأزمة الايكولوجية في المستقبل، التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة كمرجعية لاستراتيجية وطنية بيئية شاملة، إضافة إلى فتح وزارة تهيئة

الإقليم والبيئة نقاش وطني موسع حول حالة البيئة بإشراك كافة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى البلديات، المدن والولايات، وانطلق النقاش بتاريخ 12 مايو 2001، تركزت أهدافه على دعم وتشجيع مشاركة كافة المجتمع في مهمة حماية البيئة.

كما أنه ونظرا إلى تعدد أبعاد الآثار الجانبية السلبية للمشاكل البيئية التي لا تنحصر فقط على نشاط وفعالية الاقتصاد وإنما كذلك على صحة ونوعية حياة المواطن واستدامة الرأسمال الطبيعي أورد المخطط الوطني تحليل اقتصادي للآثار الاجتماعية والاقتصادية.

وقد بين بوضوح التحليل(اقتصادي–اجتماعي) المفصل للمشاكل البيئية أن أبعاد وحجم خطورة الأزمة الايكولوجية في الجزائر تتمركز حول أربع محاور:

– الصحة ونوعية حياة المواطن.

–إنتاجية واستدامة الرأس المال الطبيعي.

–كفاءة استغلال الثروات المتاحة وتنافسية الاقتصاد بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق اعتمد المخطط الوطني استراتيجية وطنية بيئية بعيدة المدى (المخطط العشري 2001–2011) والتي ينتظر أن تتحقق أهدافها على المدى القصير والمتوسط، إلى جانب ذلك سطر المخطط مجموعة من الأهداف ذات الأولية للفترة (2001–2004).

4: التخطيط البيئي المحلي كأسلوب حديث لحماية البيئة:

تعتبر وثائق التهيئة والتعمير أول أدوات التخطيط البيئي غير أنها أثبتت قصورها وعدم فعاليتها نتيجة إدراج جملة من السياسات العامة و تضخم الأهداف المدرجة ضمن وثائقه ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف البيئية المحددة ،ولهذا السبب أعيد التفكير في شكل جديد للتسيير وتخطيط بيئي محلي يستوعب كافة الاهتمامات البيئية الجهوية والمحلية ،وتأتى عن ذلك استحداث آليات جديدة للتخطيط البيئي المحلي من بينها: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة(أولا)،المخطط البلدي لحماية البيئة(أجندا 21 المحلية لعام 2001–2004)(ثانيا).

1–الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة[15]:

أعتمد الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 ومن أهدافه توضيح وتحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من

أجل الحفاظ على البيئة، وخلق نوع من الارتباط والتنسيق بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية. وقد اشتمل الميثاق على ثلاث أجزاء:

الجزء الأول–الإعلان العام للنوايا والالتزام الأخلاقي للمنتخبين: تضمن الإعلان جملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب على المنتخب التحلي بها ومنها:

الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.

ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إشراك جميع الفاعلين من إدارات وجمعيات في الحفاظ على البيئة.

الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة.

كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، وأعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين وإشراك المجتمع المدني في تسيير البيئة.

ب–الجزء الثاني–المخطط المحلي للعمل البيئي (أجندا 21): يعبر المخطط المحلي للعمل البيئي عن قناعة المخطط الجزائري بأهمية التدخل المحلي البيئي في تسيير وحماية البيئة وذلك بإدخال عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي.

ج–الجزء الثالث–المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة:

وتتضمن قيام البلديات بإجراء جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل المحلي.

إلا أن نظام الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة، ونظرا لحداثته باعتباره أول تطبيق للتخطيط المحلي في الجزائر لا زال يطرح جملة من التساؤلات ويثير غموض كبير حول كيفية التمويل والانجاز وطريقة الرقابة، وهي إشكاليات لا تسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في حماية وتسيير البيئة وبالتالي عدم توضيح حدود مسؤولية والتزام الجماعات المحلية في تنفيذ توجيهات المواثيق البيئية المحلية.

2– أجندا 21 المحلية 2001–2004:

تعبر أجندا 21 عن تخطيط تصوري للعمل البيئي المحلي، تهدف من خلاله إلى تحسين الوضع البيئي المحلي وضمان تنمية مستدامة للبلدية، ويتضمن المخطط النقاط التالية:

–إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين.

–تهيئة المناطق الصناعية، مناطق التوسع السياحي والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والتاريخية.

–ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

–ترقية المدن وتحسين صحة ونوعية حياة المواطنين.

–تسيير النفايات ومراقبة تلوث مختلف الأوساط الطبيعية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نستخلص النتائج التالية:

أن مجمل المخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 1969–1974 ركزت على ضرورة إيجاد استراتيجية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي عن طريق بعث حركة التصنيع وتطوير الزراعة ،وساعد على ذلك الانتعاش الذي شهده سوق النفط خلال سنتي 1972–1974،وأهملت بالمقابل مسألة حماية البيئة حيث استبعدت الاعتبارات الايكولوجية من مختلف البرامج التنموية وهو ما يؤكد موقف الدولة الرافض لفكرة إدماج البيئة ضمن الخيارات التنموية خلال هذه الفترة، وقد يرجع السبب حسب تقديرنا إلى حداثة الموقف الدولي اتجاه مسألة البيئة، فقد ظهر مفهوم حماية البيئة لأول مرة على المستوى العالمي من خلال ندوة ستوكهولم سنة 1972 ،إضافة إلى ضعف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الموروث من المستعمر الفرنسي حيث كانت تحاول الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال تركيز انشغالاتها حول مسألة إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي المتردي.

إن تنفيذ الجزائر لخياراتها التنموية القائمة على استغلال الموارد الطبيعية والتركيز على إنعاش الاستثمارات العمومية قد سمح بتحسين نوعية حياة المواطنين غير أن ذلك كان على حساب البيئة والتي كلفتها اختلالات ايكولوجية خطيرة تنذر بأضرار اقتصادية واجتماعية في المستقبل، ضريبة ستدفعها الأجيال المستقبلية إن لم تتخذ الدولة كافة الإجراءات الكفيلة بإصلاح الوضع البيئي وإعطاء مسألة حماية البيئة حيزها المناسب ضمن قراراتها الاستراتيجية.

إن اهتمام الدولة بمفهوم حماية البيئة كأسلوب حديث للتخطيط قد عرف تطور جد بطيء فبالرغم من اعتراف الدولة بالعلاقة الوطيدة بين التنمية والبيئة وتغيير موقفها الدولي اتجاه فكرة التنمية المستدامة في العديد من المناسبات، والتي أكدت عليه من خلال العديد من

نصوصها القانونية والتنظيمية غير أن التخطيط البيئي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب وذلك نظرا إلى الافتقار لمعطيات دقيقة وشفافة حول الوضع البيئي، مما أدى إلى استحالة إيجاد مخططات اقتصادية تحقق التنمية المستدامة.

المراجع المعتمدة:

[1] ضاري ناصر العجمي، **نص المحاضرة العامة حول الأبعاد البيئية للتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992، ص15.

[2] عبد المجيد قدي،**الاقتصاد البيئي**،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2011،ص 58.

[3]عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي**، ندوة دولية بعنوان"دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية"، الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-7-11 مايو، 2005، ص 8-9.

[4] عائشة بن عطا الله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة**،الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات شمال إفريقيا يومي 6-07 نوفمبر 2012 ،ص 10.

[5]عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، ، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

[6]جمال حلاوة _علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،2009،ص 132 .

[7] محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 66.

[8] Loi N° 1-20 du 27 Ramadhan 1422 correspondent au 12 décembre 2001 à l'aménagement et au développement durable du territoire ; article N°25 : relative journal nationale N°77/2001. P 20

[9] Loi N° 1-09 du 27 Ramadhan 1422 correspondent au 12 décembre 2001 relative au développement gestion, contrôle et à élimination des déchets : article N°2 ; journal nationale N°77/2001

[10] Loi N°90-29 du 1 décembre 1990 relative a **l'aménagement et urbanisme**: article N°16 ; journal nationale N°52/1990

[11] Loi N°90-29 du 1 décembre 1990 relative a **l'aménagement et urbanisme**: . ; journal nationale N°52/1990 19 article N°

[12] يحيى وناس،الآليات ،مرجع سبق ذكره،ص 48

[13]المرجع نفسه، ص 52.

[14] مجلة الجزائر البيئية، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة للبيئة، العدد الثاني،1999 ،ص 7

[15] محمد لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**،ملتقى دولي الخامس حول "دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"،المنعقد يومي 3-4 ماي 2009 ،مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،بسكر(الجزائر)،ص 153-154.